وقد اثر هذا على نمط الزراعة وعلى الانتاج الزراعي وعلى نوعية المحاصيل. ورغم وجود ثروة مائية كبيرة في شرقي الاردن ، الا انها لم تستثمر . او ظل استثمارها حكرا على كبار الملاك الزراعيين ، ومصدرا من مصادر الاستغلال الاقتصادي للفلاحين الصغار والمتوسطين وخاصة في الاغوار .

لقد قدرت المياه المتدفقة سنويا من الينابيع والجداول بنحو ٢٨٢ مليون متر مكعب . كانت في غالبيتها مبددة وغير مستغلة في الري ، بالاضافة الى مياه نهري اليرموك والاردن التي تضيف ما مجموعه ١ر٠٢٠ مليون متر مكعب سنويا (٣٦) . ورغم الحاجة القصوى الى مصادر الري هذه ، فقد ظلت الزراعة خاضعة في الغالب لرحمة الطبيعة ، كما بات من الصعب استثمار الاراضي الزراعية الاخرى او استصلاح الاراضي بدون استثمار مصادر المياه الغنية في البلاد .

وهكذا فانه من مجموع الاراضي المزروعة المقدرة بـ٤ر٦ مليون دونم ، لم تتجاوز الاراضي الزراعية المروية مامساحته ٢٦٠ الف دونم ، او ما نسبته ٥ر٦ ٪ من مجموع الاراضي المزروعة . لقد كانت الحصة العظمى من الاراضي المروية هذه في وادي الاردن ، التي قدرت بـ ٢٠٦ الاف دونم ، او ما نسبته ٢ر٧٩٪ من الاراضي المروية عموما (٣٧) .

شكلت ضآلة الاراضي المزروعة المستغلة الى مجموع الاراضي القابلة للزراعة والاخرى الممكن استصلاحها ، وضآلة الاراضي المروية ، وجها اخر من وجوه المشكلة الزراعية في البلاد واثرت على مستوى المعيشة للفلاحين وعلى الانتاجية الزراعية على حد سواء . وعموما ادى عدم حل هاتين المشكلتين الى تكريس اشكال الانتاج الزراعي القديمة او حال دون تطورها .

ان ضيق الرقعة الزراعية المستغلة وانخراط المزيد من السكان من انصاف البدو في الزراعة بشكل متواتر في غضون السنوات العشرين التالية على تأسيس الادارة في شرقي الاردن ، قد ادى الى اضعاف متوسط حصة الحيازة الزراعية الكافية للاعالة ، وحال دون قيام تطور رأسمالي واسع في الريف ، اي حصول فائض زراعي كبير متجه نحو السوق . وكان من المفترض ان تتم عملية استيعاب البدوي والاستقرار في الارض عن طريق استصلاح متزايد للاراضي القابلة للزراعة ، وتقديم تسهيلات تمكن من استثمار

---

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٣٠ ، كذلك راجع :
M.G. lonides. Report on the water Resources of Trans-jordan and their Development, London, 1939, P.P. 190, 244.

(٣٧) Annual Report, 1938, P. 307 .